

المتاجرة غير المشروعة في جنوب إفريقيا: هل قوضت من مكافحة التبغ؟

يظهر بحث جديد مدى المتاجرة غير المشروعة في السجائر في جنوب إفريقيا. "أجبل أم تل: هل المتاجرة غير المشروعة في السجائر تقوض من سياسة مكافحة التبغ في جنوب إفريقيا؟ وأوضح الاقتصادي الجنوب إفريقي إيفان بليشر بالاشتراك مع الجمعية الأمريكية للسرطان أنه بحلول 2007 ستتجاوز المتاجرة غير المشروعة أكثر من 7% من إجمالي السوق في جنوب إفريقيا. ومع ذلك، تظهر البراهين أن سياسة مكافحة التبغ كانت ناجحة وقد قوضت بشكل جزئي من المتاجرة غير المشروعة واستمر انحسار الاستهلاك لمنتجات التبغ في حين ارتفعت العوائد الضريبية حيث يرجع الفضل للضرائب غير المباشرة المرتفعة.

معدلات التدخين

منذ أوائل التسعينيات، تقدمت جنوب إفريقيا بقوانين هامة في مكافحة التبغ. في عام 1993، تم حظر التدخين في المواصلات العامة حيث تم وضع علامات تحذير على الأغلفة والإعلانات وتم حظر المبيعات على الأشخاص لمن هم دون 16 عام. في عام 1999، تم حظر التدخين في أغلب الأماكن العامة ذلك أن إعلان ودعم وتوزيع المنتج النهائي قد انتهت. منذ عام 1991، ازدادت الضرائب غير المباشرة بشكل كبير مما أدى إلى زيادات كبرى في سعر التجزئة بالنسبة للسجائر.

أظهرت صناعة السجائر أن علو الضرائب هو المسؤول عن نمو المتاجرة غير المشروعة في السجائر، لأن الأسعار العالية قد شجعت وجود التهريب عبر الحدود والتهرب الضريبي في المنتجات المحلية وسرقة العلامات التجارية. يزعم معهد جنوب إفريقيا للتبغ والذي يمثل أغلب مزارعي التبغ ومصنعي السجائر بأن حجم السوق غير المشروع هو 20% من إجمالي السوق. حتى الآن لم ينشر أي بحث يثبت تلك المزاعم.

وقد قَدَّر إيفان بليشر إجمالي استهلاك السجائر في البلاد بناءً على بيانات استطلاع قومي حول مدى انتشار التدخين ومعدلات تدخين السجائر يومياً. ثم ضَبَطَ هذه البيانات بالنسبة للسوق "القانوني" المعلوم لتقدير حجم السوق "غير المشروع" غير المعلوم، وهي طريقة مماثلة لتلك المستخدمة في المملكة المتحدة لقياس الخسائر الضريبية غير المباشرة. استنتاجه هو أن إجمالي حجم السوق غير المشروع - الذي يتجاوز 7% في عام 2007 - هو أقل بكثير من صناعة التبغ المزعومة.

وقد استشهد ببيانات تُظهر أن الاستهلاك القانوني للسجائر قد انخفض بشكل ثابت حتى أوائل الألفينيات بسبب علو الضرائب غير المباشرة على السجائر حيث استقر بعدها الاستهلاك ليصبح نحو 24 مليار سيجارة في العام. انحسر أيضاً انتشار التدخين بشكل ثابت حتى 2002 حيث استقر بعد ذلك الأمر ليصبح 24%. يرجع الاستقرار في الانتشار والاستهلاك إلى حقيقة أن الضرائب غير المباشرة على التبغ لم ترتفع بنفس قوة السنوات السابقة.

جدول 1: التغيرات المؤية في مؤشرات التدخين (1993 - 2007)

المؤشر	التغير
السعر الحقيقي لكل علبة	148.2%
الاستهلاك الكلي	- 31.9%
استهلاك كل شخص	- 37.7%
مدى انتشار التدخين	- 25.5%
عدد المدخنين	- 2.1%
متوسط الاستهلاك بالنسبة لكل مدخن	- 30.4%

المصدر: فان والبيك (2005)

جدول 2: ملخص بيانات الاستهلاك والانتشار والتعداد السكاني

عدد المدخنين (بالآلاف)	التعداد السكاني (بالمليون)	الانتشار النسبة المئوية السنوية	الاستهلاك القانوني عدد السجائر (بالمليار)	
8.09	24.83	32.6	36.04	1993
7.32	25.42	28.8	35.38	1994
7.86	26.03	30.2	34.16	1995
8.08	26.66	30.3	33.80	1996
7.78	27.40	28.4	31.54	1997
8.02	28.15	28.5	29.90	1998
8.07	28.93	27.9	28.44	1999
8.00	29.52	27.1	26.68	2000
7.38	30.12	24.5	25.52	2001
7.58	30.56	24.8	24.68	2002
7.35	30.89	23.8	24.06	2003
7.53	31.24	24.1	24.04	2004
7.35	31.69	23.2	23.70	2005
7.48	32.12	23.3	24.02	2006
7.92	32.59	24.3	24.56	2007

المصدر: فان والبيك (٢٠٠٥)، AMPS، StatsSA.

حجم المتاجرة غير المشروعة

استنتج بليشر أنه ما دامت الضرائب والأسعار تعلقو فإن إجمالي الاستهلاك ينخفض. وقد استبدل عدد صغير من المستهلكين استهلاكهم القانوني باستهلاك غير مشروع. لكن التوقعات القائلة بأن علو الضرائب سيطيح بصناعة التبغ بسهولة، لم تتحقق. انخفض حجم إجمالي السوق لأكثر من ٢٠% فيما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧ بالرغم من ازدياد المتاجرة غير المشروعة.

جدول 3: تقديرات Euromonitor للمتاجرة غير المشروعة لعام (2002)

المتوسط	2001	2000	1999	1998	1997	
27.9	25.7	25.7	25.3	30.4	32.6	المبيعات القانونية
8.3	9.6	10.2	10.8	6.2	4.5	المهربات
36.1	35.3	35.9	35.5	36.6	37.1	الإجمالي
22.9%	27.1%	28.4%	29.9%	16.9%	12.1%	المخترق في السوق

ملاحظات: *مليارات السجائر

جدول 4: تقديرات Euromonitor للمتاجرة غير المشروعة لعام (2007)

المتوسط	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
25.49	24.41	21.90	22.53	23.01	23.51	24.68	25.52	26.68	26.68	29.90	31.54	المبيعات القانونية
2.06	3.69	3.47	3.30	2.78	2.40	2.15	1.75	1.43	0.99	0.50	0.25	المهربات
27.55	28.10	25.38	25.83	25.79	25.91	26.83	27.27	28.11	27.67	30.40	31.79	الإجمالي
7.7%	13.1%	13.7%	12.8%	10.8%	9.3%	8.0%	6.4%	5.1%	3.6%	1.6%	0.8%	المخترق في السوق

ملاحظات: *مليارات السجائر

تتألف ضرائب الاستهلاك على السجائر في جنوب إفريقيا من ضريبتين منفصلتين، ضريبة غير مباشرة محددة بالنسبة لكل علبة سجائر أسوة بضريبة القيمة المضافة (VAT) المفروضة على تعريفه موحدة قدرها ١٤% من القيمة المضافة.

وبالإشارة إلى طبيعة السعر غير المرن للسجائر في جنوب إفريقيا، نجد أن الزيادة في الضريبة المحددة غير المباشرة كانت أكبر مؤيماً من الانخفاض في المبيعات (القانونية). ونتيجة لذلك، وحتى لو انخفضت المبيعات القانونية، فإن محصلات الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت بشكل كبير. فيما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧، ارتفعت محصلات الضرائب غير المباشرة بشكل كبير لأكثر من ١٢٣% كشروط حقيقية مما قلل من حدوث أي خسائر متوقعة في المتاجرة غير المشروعة.

يحتمل أن تكون هناك أسباب أخرى إضافة إلى علو الضرائب غير المباشرة، مما شجع نمو المتاجرة غير المشروعة في جنوب إفريقيا. التجار غير المشروعين في جنوب إفريقيا متخصصون في طرق التجارة فضلاً عن السلع حيث يمكن للطريق استيعاب مجال واسع من السلع مع الزمن، إضافة إلى العديد من السلع في نفس الوقت. فمثلاً، تتضمن الطرق بين جنوب إفريقيا والصين المتاجرة غير المشروعة في الأبالون (نوع من الصدف) والملابس والإلكترونيات والعقاقير والأسلحة والبشر والماس إضافةً للسجائر. فالمتاجرة غير المشروعة لعدد من السلع قد زادت في جنوب إفريقيا بسبب مؤسسات الجريمة المنظمة ذات النطاق الكبير والفعال. وقد تفاقمت أيضاً بسبب الفساد وضعف المراقبة على الحدود. يدعم هذا الاستنتاج من نتائج الدراسات الأخرى بما في ذلك تقرير فبراير 2009 الصادر عن معهد جنوب إفريقيا للدراسات الاستراتيجية الذي صرح بأن "تهريب السجائر مستمر حتى كونه مشكلة في المنطقة. جنوب إفريقيا هي سوق كبيرة وهذا ما لاحظته صناعة التبغ. فالطرق المؤدية إلى البلاد هي بوتسوانا وناميبيا وسوازيلاند. ومن خلال عديد الاعتراضات التي قامت بها سلطات الجمارك، إلا أنه يبدو أن السجائر تأتي من الصين وزمبابوي. ولأسباب عديدة، نجد أن تعقب تهريب السجائر يتجه للانخفاض، حيث سيستأنف العمل في هذا النشاط في ٢٠٠٩ علاوة على ذلك، انخفضت المتاجرة غير المشروعة للسجائر منذ وصولها للذروة حيث بلغت ١٠% تقريباً من إجمالي السوق في عام ٢٠٠٠.

في نوفمبر عام 2006، أغلقت جنوب إفريقيا لخدمات العوائد SARS عمليات شركة ماستر مايند للتبغ بسبب قضية اختلاس قدرها 57 مليون. كان لدى SARS موظفين ومديرين تابعين للشركة ومتهمين بالتهرب الضريبي وتهريب السجائر. وهذا يوضح أن الصناعة لا تعتبر ضحية بريئة للمهربين بل هي مساهم نشط في المتاجرة غير المشروعة. الكثير من الوثائق متاح على شبكة الإنترنت ويمكنك الاطلاع على تورط المجموعة البريطانية الأمريكية للتبغ BAT في التهريب.

استنتاجات

يتضح أن الزيادة في الضرائب وأسعار التجزئة قد نتج عن انخفاضات كبيرة جداً في إجمالي استهلاك السجائر في جنوب إفريقيا. استراتيجية ازدياد الضرائب غير المباشرة لخفض استهلاك السجائر وزيادة العوائد الحكومية، قد عملت بتأثير مفاجيء حتى في مواجهة نمو المتاجرة غير المشروعة. بالرغم من مرور جنوب إفريقيا بازدياد كبير في المتاجرة غير المشروعة، إلا أنها لم تقوض جهود مكافحة التبغ، حيث أن إجمالي الاستهلاك قد انخفض وصافي التأثير على العوائد الضريبية كان إيجابياً. يجب النظر إلى المتاجرة غير المشروعة للسجائر ضمن مناخ شامل من حيث نمو الجريمة المنظمة ولا يمكن إرجاع السبب فقط لعلو الضرائب غير المباشرة.

يدعم هذا البحث من استراتيجية الضرائب الزائدة في جنوب إفريقيا. فبالرغم من أنه يُعرّف بالمشكلة الكبرى للمتاجرة غير المشروعة، إلا أنه يجد أن هذه المشكلة قد زادت ويحتمل بدنها في انخفاض فعلي. في المستويات الحالية، نجد أن المتاجرة غير المشروعة تعتبر أقل من 10% من إجمالي السوق. ومن المحتمل أنه إذا كانت الحكومة مستمرة في انتهاج استراتيجية ضرائب أكثر صرامة في المستقبل، فإن إجمالي الاستهلاك (ليس فقط الاستهلاك القانوني) سينخفض والعوائد الحكومية سترتفع حتى لو كان هناك بعض النمو في المتاجرة غير المشروعة. التحرك ضد المتاجرة غير المشروعة هو أمر مهم، لكن وجود المتاجرة يجب ألا يكون سبباً للتقليل من الجهود التي تبذل من أجل مكافحة التبغ.

^١ www.iss.co.za/index.php?link_id=5&slink_id=7243&link_type=12&slink_type=12&tmpl_id=3